هل تحل المساومات الأزمة؟

■ لابد من برنامج انفصال جديد يتصدى لمهمات المرحلة الانتقالية

■ يرتبط بهدف إقامة نظام وطني ديمقراطي

ثمة عنصران يقفان في وجه الحسم العسكري الكامل،من جانب الوطنيين، للصراع في لبنان : الضغوط العربية الناجمة عن تخوف اصحابها من تحالف لبناني ـ فلسطيني جماهيري يتعارض مع محوى علاقتهم مع الولايات المتحدة خارجيا ، ومع الطبيعة اللاديمقراطية والمتخلفة لانظمتهم في الداخل ، هذا من جهة • ثم عجز الحركة الوطنية عن فك تحالفاتها مع العناصر الطائفية والمتخلفة في الوسط الاسلامي ، وانغماس اغلب فصائلها في ممارسات طائفية صريحة • وهذا ما يعطيها صفة اسلامية ـ وطنية مزدوجة لا تتيح الاستقطاب الطوعي لجماهير واسعة من مسيحيي المناطق التي يحتلها اليمين •

ان الضغوط الامبريالية والاسرائيلية موجودة ، وفعالة ، كذلك • لكن خطورة هذه الضغوط تنبع بالدرجة الاولى من اعتمادها على أوضاع وسياسات عربية رسمية ملائمة لها • ولهذا السبب فان الابعاد العربية للتغيير الوطني والديمقراطي في لبنان تبدو الان ملحة وجوهرية أكثر منها في أي وقت مضى •

لكن الخصم أيضا عاجز عن المجابهة المباشرة والحاسمة • ولعدة اسباب : انهيار القوى العسكرية اليمينية في الاشهر الاخيرة • ثم تراجع النظام السوري عن سياسة مجابهة الحركة الوطنية والمقاومة بأسلوب القوة العسكرية « الفجة» ،نظرا للانعكاسات السورية الداخلية واللبنانية والعربية لهذا الاسلوب • وبعد ذلك محاذير التدخل الاميركي أو الاسرائيلي المباشر على أوضاع الانظمة العربية الاكثر انسجاما مع الولايات المتحدة •

★

ان الحصيلة المحتملة لصعوبة اعتماد اسلوب الحسم المباشر من جانب الطرفين ، الوطني والرجعي ، هي لجوء اليمين الى نوع من أسلوب المناورة والالتفاف على العقد ، وبالتالي الاعتماد على عنصري الوقت وتمويه القضايا الاساسية • ولا يحول هذا الاسلوب دون استخدام السلاح واشعال القتال مجددا بل انه ، بالعكس ، يفترض مزاوجة أساليب الصراع السياسية والعسكرية • هذا الى جانب انه يفترض قيام عمليات تنسيق دائمة بين اطراف الصراع في الداخل والخارج •

ان ملامح هذا الاسلوب ليست جديدة بالطبع • فقد ابتدأت مع المبادرة السورية وكانت متضمنة على الدوام في برنامج التسويه الذي حاول النظام السوري فرضه على اطراف النزاع • لكن تلك الملامح تزايدت وضوحا في الاسابيع الاخيرة وخاصة مع احياء « رفات » المجلس النيابي ، واقراره تعديل المادة ٧٣ من الدستور ، ثم توقيع الرئيس فرنجية على التعديل المذكور ، والى جانب الاتفاق على وقف اطلاق النار واحياء اللجنة العسكرية العليا ، وانزال جيش التحرير الفلسطيني الى مناطق الاشتباكات للفصل بين القوات ••• وفيما يبدو فان هذه الخطوات ستكون مقدمة لانتخاب الرئيس الجديد « العتيد » الذي قد يكون أحد ثلاثة أو أربعة مرشحين (ابرزهم ريمون اده والياس سركيس) لا يخرجون جميعا عن الطاقم السياسي التقليدي للنظام •

اذا صحت هذه التوقعات فان مجمل الخطوات السياسية المذكورة ستفرز بضعة نتائج سياسية مهمة • اعادة الاعتبار الى رئاسة الجمهورية عبر رئيس « جديد » و « غير مسؤول » مباشرة عن المجازر التي تلوثت بها أيدي سلفه • ويأتي هذا بعد اعادة الاعتبار الجزئية لمجلس النواب • واذا رافقت عملية انتخاب الرئيس حالة من الهدوء النسبي فان ذلك سيعزز نزوع الشعب الى المطالبة بالخروج من محنة الموت والدمار ، مهما كان الثمن •

لكن هل يعني ذلك « عودة الحياة الطبيعية » الى البلد ؟ كلا ، بالطبع • أولا ، لان المرحلة المقبلة لا بد ان تحمل معها تغييرات في طبيعة النظام ومؤسساته وسياساته تتجاوب ، الى هذا الحد أو ذاك، مع مطالب الحركة الشعبية والوطنية، وتعبر عن صعوبة اعتماد النظام طرائقه القديمة نفسها • وثانيا ، لان الطابع الوطني لانتفاضة الشعب اللبناني (أي طابعها الذي يتصل بعلاقة لبنان بالولايات المتحدة ، وبالصراع العربي ـ الاسرائيلي ••) واستمرار الصراع العربي ـ الاسرائيلي والاميركي يجعلان من الجمود حالة « مستحيله » من الدرجه الاولى • وبالاخص ، فطالما ان سياسات الحلول السلمية ، الكيسنجرية وسواها ، لم تستنفذ بعد فان مستقبل الثورة الفلسطينية سيظل مطروحا من جانب الاصدقاء والخصوم على السواء •

لماذا تنفيس حدة الصراع

اننا نواجه اذا حالتين : حالة « تنفيس » جزئي للصراع عبر التخفيف من طابعه المسلح ، وتغيير بعض رموز النظام اللبناني • وحالة « استمرار » الصراع بوسائل أخرى قد تستغرق فترة جديدة من الزمن ، ما هي « القضايا » التي سيطرحها مثل هذا الوضع ؟ ان جردة سريعة لما هو متداول تفيدنا بـ « العناوين » التالية •

ـ مدى وجوهر التغييرات التي ستطرأ على النظام اللبناني ، على المستويين الاجتماعي والوطني •

ـ ويرتبط بذلك مباشرة ما سمي « المسألة الامنية » ، أي الوضع العسكري في المرحلة الانتقالية • والخيار هنا هو بين ميزان عسكري يميل لصالح الحركة الوطنية ، أو ادخال قوات عربية أو أجنبية تعدل هذا الميزان • وكذلك قضية سحب السلاح الثقيل والمسلحين التي تروج لها الاوساط الرجعية •

ـ وتبرز أيضا مسألة الديمقراطية السياسية التي تعتبرها الحركة الوطنية ضمانة اساسية للتغيير المنشود ، في حين تصر الرجعية على تقليصها لابعاد « الشارع » عن الصراع • هذا عدا انها أحد الاهداف الرئيسية لشعب لبنان •

واما على الصعيد الفلسطيني فان القضايا التي ستطرح سوف تنصب على مسألة علاقة المقاومة بالتسويات السلمية ، الامر الذي يثير قضايا « التحجيم » و « جبهة الرفض » والعلاقات السورية ـ الفلسطينية ، الخ •••

ومن البديهي ان الاطار العام الذي سوف تطرح ضمنه كل تلك القضايا سيكون وضعا عربيا حافلا بالتغييرات والمتحركات ، في أكثر من قطر •

خريطة جديدة للصراع والتحالف

بديهي أيضا ان انتقال الصراع من طور الى طور اخر سوف يؤثر جديا (وربما بشكل حاسم اذا تغيرت بعض المعطيات الاساسية) في التحالفات المحلية ، والمحلية ـ الخارجية القائمة حاليا • وبامكاننا منذ الان ، واستنادا الى المرحلة السابقة ان نستقرىء بعض ملامح التحولات الممكنة في التحالفات •

على صعيد « القضية اللبنانية » فان المرحلة المقبلة قد تشهد اتساع حدة الخلاف بين التيار الذي تمثله القوى الرئيسية في « الحركة الوطنية» بقيادة جنبلاط ، والتيار التقليدي السني من النظام ، بقيادة رشيد كرامي ، الذي دخل منذ الان في صيغة تحالف مع فئات سياسية مستجدة ابرزها الامام الصدر وبعض القوى السياسية الصغيرة الحجم والفاعلية والمرتبطة بالنظام السوري • ومن المؤكد ان هذا التيار التقليدي سوف يستفيد من الضغوط الخارجية ، السورية والاميركية ، وكذلك من أية ضغوط تمارسها الاطراف الفاشية والانعزالية في لبنان •

وأما القضايا التي قد تشكل عناوين الخلاف فتشمل بداية هوية الرئيس الجديد واصرار الطرف السني التقليدي على تواجد قوات سورية «لحفظ الامن » ، اي لترجيح كفته سياسيا ، ثم مسائل التغييرات التي سيشهدها النظام : من الغاء الطائفية السياسية وعلمنة الاحوال الشخصية ، الى مطلب التمثيل النسبي في الانتخابات ، والى مسائل الديمقراطية والحريات العامة (بما فيها حريات الصحافة والاحزاب) ، والى اصلاح جميع مؤسسات البلاد من اجتماعية وتربوية ، وكذلك القضايا الاقتصادية والاقتصادية ـ الاجتماعية التي ستثيرها مرحلة ما بعد الحرب الاهلية • وطبيعي ان مشروع الكونسورتيوم العربي ـ الدولي « لاعادة تعمير لبنان » الذي طرحته الولايات المتحدة ، والذي يريد الاميركيون ان يتم تحت وصايتهم ولو بأموال عربية ، سيكون بين قضايا الخلاف الرئيسية بحكم مغازيه العميقة على صعيد علاقة الولايات المتحدة بلبنان (اعادة « بناء » علاقة التبعية في ظل الاستعمار الجديد) وبالوطن العربي عموما •

وعلى صعيد القضية الفلسطينية فان نوعية التحالفات بين اطراف المقاومة ستكون مرهونة بما يستجد على صعيد موقف الولايات المتحدة واسرائيل والانظمة العربية من المقاومة الفلسطينية ومن مشروع « الدولة الفلسطينية » في الضفة

الغربية وقطاع غزة • وقد نقلت مجلة النيوزويك الاميركية عن الرئيس حافظ الاسد مشروعا قد يشكل مؤشرا لاحد الاتجاهات المحتملة • ويتضمن المشروع أربع نقاط للتسوية في الشرق الاوسط هي « اجراء تسوية في لبنان ، وعقد مؤتمر في جنيف تشترك فيه كافة اطراف النزاع ،والاعتراف الاسرائيلي بالدولة الفلسطينية ، ووضع جدول زمني محدد » • وبديهي ان مثل هذا الاتجاه (بكل صيغه الممكنة ، ومع أية تعديلات جزئية •••) سوف يؤجج التناقضات بين فصائل المقاومة ، وسيؤدي الى اعادة نظر في علاقة بعض الفصائل بالانظمة العربية •

★

ان التحول في واقع التحالفات في « الساحة اللبنانية » يرتبط على نحو وثيق بالتحول في أوضاع « الساحة الفلسطينية » • وتؤثر كلا الساحتين في الاخرى ، سلبا وايجابا • وبالاضافة، فان النظام السوري يشكل نقطة الالتقاء بين التيار السني التقليدي ، وحلفائه ، في لبنان وأي اتجاه باحث عن التسويات في صفوف المقاومة •

★

ان احتمالات المرحلة المقبلة مليئة بالمحاذير والاخطار • وتمس هذه المحاذير وتلك الاخطار مستقبل «لبنان العربي والديمقراطي والعلماني»، وكذلك مستقبل فلسطين والمقاومة والفلسطينية ـ والوطن العربي استطرادا • ولهذا السبب فان المرحلة المقبلة هي «مرحلة صراع» وليست «مرحلة تهدئة » ، وهي مرحلة مزاوجة بين شكلي الصراع المسلح والسياسي وليست مرحلة عودة الى الحياة الطبيعية • وطبيعي ان الاطراف المحلية والعربية والعالمية التي شاركت في صنع احداث لبنان خلال عام ونيف ، سوف تستمر في اداء أدوارها في الفصل الجديد من الدراما التاريخية التي يعيشها شعبا لبنان وفلسطين بالدرجة الاولى •

ان الصيغة الامثل ، من وجهة نظر الجماهير ، هي استمرار التحالف اللبناني ـ الفلسطيني في المرحلة المقبلة • ونقاط ارتكاز مثل هذه الصيغة المثلى هي ما عبر عنه كمال جنبلاط في أحد تصريحاته ابان احتدام الخلاف مع النظام السوري حول اصرار الحركة الوطنية على النضال من أجل فلسطين عربية وليس في سبيل أية دولة فلسطينية « بديلة » ، هذا من جهة ، وتصرف المقاومة على أساس ان ما يجري في لبنان يعنيها مباشرة ، وان مصالحها تتأمن أفضل بمقدار ما يحقق التيار الوطني الديمقراطي من انجازات • ان هذه الصيغة « المثلى » قد لا تتحقق في الواقع ، ويمثل هذا الصفاء ،بحكم الفوارق السياسية والايديولوجية بين فصائل الحركة الوطنية ، وأيضا ضمن صفوف المقاومة • لكن الحفاظ على أكبر قدر من التحالف اللبناني ـ الفلسطيني : ووفق خطوط جذرية الى